

قرارات

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٣٢٠٣ لسنة ٢٠٠٢

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ؛

وعلى كتاب السيد المستشار النائب العام المؤرخ في ٢٠٠٢/٦/١٦ ؛
وعلى ماعرضه السيد المستشار مساعد وزير العدل لشئون الديوان العام ؛

قرر:

(المادة الاولى)

تقسيم نيابة طنطا الكلية القائمة حالياً إلى نيابتين كليتين يكون مقر كل منهما ومايتبعهما من نيابات جزئية ، على النحو التالي :

اولاً - نيابة غرب طنطا الكلية ويكون مقرها مدينة طنطا ، مجمع محاكم طنطا الكائن بشارع طه الحكيم أمام محطة السكة الحديد ، وتتبعها النيابات الجزئية التالية :

(١) نيابة قسم أول طنطا .

(٢) نيابة قسم ثان طنطا .

(٣) نيابة مركز طنطا .

(٤) نيابة السنطة .

(٥) نيابة كفر الزيات .

(٦) نيابة بسيون .

(٧) نيابة مرور غرب طنطا .

(٨) نيابة أحداث غرب طنطا .

ثانياً - نيابة شرق طنطا الكلية ويكون مقرها مجمع محاكم المحلة الكبرى الكائن بشارع الزهراء قسم أول المحلة الكبرى بمدينة المحلة الكبرى ، وتتبعها النيابة الجزئية التالية :

- (١) نيابة قسم أول المحلة الكبرى .
- (٢) نيابة قسم ثان المحلة الكبرى .
- (٣) نيابة مركز المحلة الكبرى .
- (٤) نيابة مرور شرق طنطا .
- (٥) نيابة سمند .
- (٦) نيابة قطور .
- (٧) نيابة زفتى .
- (٨) نيابة أحداث شرق طنطا .

(المادة الثانية)

تنشأ نيابة جزئية للمرور تتبع نيابة شرق طنطا الكلية ويكون مقرها مجمع محاكم المحلة الكبرى الكائن بشارع منشية الزهراء قسم أول المحلة الكبرى ويشمل اختصاصها قضايا المرور بدوائر قسمي أول وثان ومركز المحلة الكبرى ومركز شرطة سمند .

(المادة الثالثة)

تحال إلى النيابة المشار إليها في المادتين الأولى والثانية القضايا والتحقيقات التي أصبحت من اختصاص كل منها بالمحالة التي هي عليها .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من يوم السبت الموافق ٢٠٠٢/٨/٣

صدر في ٢٤/٦/٢٠٠٢

وزير العدل

المستشار/ فاروق سيف النصر